

الرباط في: 04/09/2025

سؤال كتابي رقم: 8013



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
فريق التجمع الوطني
للأحرار

إلى السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: فوضى أسعار وتسبب قطاع الإيجار السياحي بجهة فاس-مكناس

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيدة الوزيرة المحترمة،

تعرف جهة فاس-مكناس، على غرار باقي الجهات السياحية الوطنية، انفلاتا واضحا في قطاع الإيجار السياحي المؤقت، خاصة خلال العطل والمواسم الصيفية، حيث ينتشر كراء الشقق والفيلات المفروشة في غياب أي إطار قانوني أو تنظيمي، مما يجعله خارج الرقابة الإدارية والضريبية والأمنية. وقد لوحظ أن أسعار الكراء بالجهة تتراوح ما بين 300 و3000 درهم لليلة الواحدة، غالبا دون عقود قانونية، وفي ظل غياب تام للتبعية والتنظيم. هذه الوضعية تضر بالقدرة الشرائية للأسر بجهة فاس-مكناس، وتفتح الباب أمام ممارسات غير قانونية وأعمال نصب واحتيال، كما تحرم الخزينة العامة من موارد ضريبية مهمة، وتفاقم أزمة السكن بالمدن السياحية للجهة، خصوصا خلال فترات الذروة.

وعليه نسألكم، السيدة الوزيرة المحترمة:

ما هي الإجراءات العاجلة التي تعتزم وزارتك اتخاذها لتنظيم نشاط الإيجار السياحي المؤقت بجهة فاس-مكناس وضبط أسعاره بما يضمن حماية القدرة الشرائية للمواطنين، هل هناك مشروع لتحديث الإطار القانوني لكراء الشقق والفيلات والوحدات المفروشة، بما يتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي (التطبيقات والمنصات الإلكترونية)، هل قامت وزارتك برصد معطيات دقيقة حول عدد الوحدات السياحية غير المرخصة بالجهة، وحول انعكاساتها على السوق العقارية والسياحية؟ وإن وجدت، متى سيتم الإعلان عنها للعموم؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

شاكر سعيد

